

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

**Multination Federalism and its Role in Multicultural**- أ.م.د. قيس ناصر راهي.<sup>1</sup>

- جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي-قسم الدراسات السياسية-العراق.

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/10

تاريخ الاستقبال: 2022/05/11

**- ملخص:**

يهدف البحث الى دراسة الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي، ولاسيما حقوق الاقليات في الدول متعددة القوميات أو الثقافات من خلال دراسة المحاور الآتية: من الفيدرالية الى الفيدرالية متعددة القوميات، والفيدرالية متعددة القوميات والتعدد الثقافي، والفيدرالية متعددة القوميات بوصفها ضمنا لحقوق الأقليات، فضلاً عن المخاوف من الانفصال نتيجة للفيدرالية بشكل عام والفيدرالية متعددة القوميات بشكل خاص.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتضمنت مجموعة من النتائج، التي أكدت أهمية الفيدرالية متعددة القوميات في بناء السلام، هذا الموضوع الذي نال اهتمام المختصين من مجالات معرفية مختلفة، وفي ثنايا الدراسة، تم الاعتماد على اهم مصادر النظرية السياسية المعاصرة التي اهتمت بالموضوع، مع الاشارة الى ان هذا الموضوع يرتبط بالمناقشات القانونية، والاجتماعية، كذلك الدراسات الثقافية، ولاسيما المرتبطة بدراسة الهوية الثقافية، ولم يكتفي البحث بدراسة الجوانب الايجابية للفيدرالية متعددة القوميات، إنما درس أيضاً سلبياتها، المتمثلة بالخوف من تقسيم الدول.

- **الكلمات المفتاحية:** الفيدرالية؛ الفيدرالية متعددة القوميات؛ التعدد الثقافي؛ حقوق الأقليات؛ الانفصال.

**- Abstract :**

*The research aims to study the multinational federalism its role in multicultural issues, principally, the rights of minorities in multination or multicultural states, by a study the following topics: From federalism to multination federalism, From federation to multinational federation and multicultural, Its importance in guarantee the rights of minorities, in addition, federalism and secession. This study used the analytical method, and contemporary political theory sources. It included a set of results, which confirmed the importance of multination federalism in building peace, this topic is related to discussions: legal, social and cultural studies .*

<sup>1</sup> البريد الإلكتروني: [qais.rahai@uobasrah.edu.iq](mailto:qais.rahai@uobasrah.edu.iq)

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

**Keywords:** *Federalism, Multination Federalism, Multicultural, minorities, secession.*

### مقدمة:

إن التنظير في مسألة الفيدرالية متعددة القوميات لا يقف عند البحث في تقسيم السلطات بين الحكومات المركزية والمحلية، بل تعداه إلى الشكل الذي يكون عليه هذا التقسيم هل يكون فيدرالي *Federal*، كونفيدرالي *Confederation*، لامركزية إدارية، أو فيدرالية متعددة القوميات .

ولعل من أبرز المفاهيم المثيرة للجدل من الناحية النظرية هو مفهوم الفيدرالية بشكل عام والفيدرالية متعددة القوميات بشكل خاص ليس لمكانتهما في الفلسفة السياسية، إنما لعدم قبول بعض المنظرين أن يكون لهما حضور في أبحاثهم الفلسفية، فعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي قُدم لدراسة الفيدرالية في مجالات معرفية عدة، إلا أن الاهتمام بها في دائرة النظرية السياسية مازال محصوراً بعدد من الفلاسفة الذين يرجع اهتمامهم بها نتيجة قريهم من مشكلات الواقع الذي تعيشه بلدانهم، لكن الأمر لا ينحصر بهذا الحد، فالفيدرالية اليوم تدخل في ضمن حقل النظرية المعيارية، إذ إنها تعدّ شكلاً من أشكال السلطة، ومن ثمّ فإن موضوع السلطة المثلى يُعدّ من اهتمامات فلاسفة السياسة على مر العصور.

ومن الممكن القول أن الفيدرالية قد أخذت بعدين، سواءً أكانت في مجال التنظير الفكري أو التطبيق العملي، إذ لم تكن الشغل الشاغل للمختصين في المجال المعرفي فحسب، إنما تعدّت إلى الممارسين لها، لذلك يُرى إنها تُعدّ واحده من أهم الموضوعات التي تشغل الساحة السياسية المعاصرة .

### - مشكلة الدراسة:

محاوله الاجابة عن جملة من الأسئلة التي تتعلق بالموضوع، مثل:

- ماهي طبيعة الفيدرالية متعددة القوميات؟

- ما الفرق بين الفيدرالية متعددة القوميات والفيدرالية؟

- ما دور الفيدرالية متعددة القوميات في معالجة التعدد؟ كل هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى اجابة .

### - هدف الدراسة ومنهجيتها:

بيان حضور مفهوم الفيدرالية متعددة القوميات في معالجة مشكلة خطيرة على الدولة المعاصرة، تتمثل في وجود الاقليات داخل الدولة، وكيفية منحهم لحقوقهم، أما عن منهجية الدراسة، فقد تم الاعتماد على توظيف المنهج التحليلي.

## أولاً- من الفيدرالية<sup>(1)</sup> إلى الفيدرالية متعددة القوميات:

(1) ليس من السهل وضع تصور للفيدرالية بسبب تنوع التفسيرات التي تستند إليها منذ ثلاثة قرون أو نحو ذلك من وجودها الحديث، ولقد قدم وليام ستوارت *William Stewart* عام 1984م قائمة بما يقرب من خمسمائة نوع للفيدرالية، مثل: الفيدرالية المركزية، والفيدرالية القضائية، والقائمة تطورت منذ ذلك الحين لتشمل الفيدرالية التعاونية والفيدرالية الاضطرارية أو القسرية والفيدرالية الرقابية أو التنظيمية، . يراجع:

## قيس ناصر راهي

لم يكن مطلب تقسيم السلطات في النظام السياسي يقوم على الفيدرالية متعددة القوميات، بل إنه بدأ مع الفيدرالية وأشكال اللامركزية، وبعد أن تم الوقوف على التجربة ومشكلات الواقع تبين وجود مشكلات أخرى لا تحلها النظم الفيدرالية الموجودة، إنما يتطلب شكلاً جديداً أطلق عليه تسمية الفيدرالية متعددة القوميات، ولكن قبل مناقشة الفيدرالية متعددة القوميات يفترض التعرف على مفهوم الفيدرالية.

تُفهم الفيدرالية، عادةً، بوصفها نظرية لتنظيم السلطة وسط مصالح متقابلة ومتنافسة، وهي ليست هيئة واحدة تمارس الرقابة العليا بل ليس هناك احتكار للسلطة من جهة واحدة، إنما هناك حكومات محلية تشترك بالسلطة، وهذا التعايش بين الدولة والحكومات المحلية يوفر أساساً لتطوير وتنظيم القدرات الذاتية في ظل ظروف من الحرية والعدالة المتساوية في الحكم<sup>(2)</sup>.

وهناك من يُعرفها بأنها نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الولايات في أغلب الأحيان عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الصعيد الدولي في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية<sup>(3)</sup>.

وانطلاقاً من التصور السابق فإن النظام السياسي الفيدرالي ينظمه الأعضاء المنتمين اليه ويتفقون على طبيعته، سواء أكان على المستوى الداخلي أم الخارجي، ولا يقفون عند هذا الحد لأن التجربة السياسية غير ثابتة فهي متغيرة لتغير الظروف المحيطة بها، ولذلك تحتاج دائماً إلى مراجعة وهذا ما حدث فعلاً من خلال مراجعة طبيعة العلاقة الخارجية للأقاليم مع الدول الأخرى في ظل التحولات العالمية الراهنة.

ولابد من الإشارة إلى إن الفيدرالية أحياناً تكون مرتبطة بحركة سياسية وتمثل ايديولوجية لشكل معين من تقسيم السلطة، التي تعزز وتحافظ على الوحدة والتعدد، إذ تتكون معظم البلدان الفيدرالية من مزيج ثقافي متنوع بوصفه أساساً للوحدات المكونة لها، ويمكن القول أن أساسيات الفيدرالية تقوم على<sup>(4)</sup>:

- 1- تنظيم الأقاليم المتعددة في ظل دولة واحدة .
  - 2- تقديم أداء حكومي أفضل .
  - 3- تحقيق الاستقرار من خلال الحفاظ على حضور الهويات الثقافية في اقاليمها.
- ومما تجدر الإشارة إليه عدم وجود تعريف عالمي مقبول للفيدرالية بقدر ما هو فهم لطبيعة عملها، ولكن يمكن القول بوجود تعريف اجرائي يشير إلى النظام السياسي الذي يتضمن من الناحية الدستورية تقسيم الصلاحيات بين الحكومة المركزية ووحدتين أو أكثر من (المحافظات، الأقاليم)، ويمكن تمييز الفيدرالية عن كل من<sup>(5)</sup>:

---

Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers & others, *the encyclopedia Of Political Science*, Congressional Quarterly press, Washington, 1-5, 2011, p.567.

(2) Robertson, David *The Routledge Dictionary of Politics*, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, 2004, p.185.

(3) Filippov, Mikhail, Peter C. Ordeshooke & Olga Shvetsova, *Designing Federalism A Theory of Self-Sustainable Federal Institutions*, Cambridge University Press, UK, 2004, p.1.

(4) Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers & Others *the Encyclopedia of Political Science*, p.567.

(5) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship*, Oxford University Press, First Published, 2001, p.94.

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

أ- اللامركزية الادارية، إذ تضع الحكومة المركزية السياسة الأساسية في كل المجالات، لكن بعدها تؤول هذه السلطة إلى مستويات حكومية أقل، سواء أكانت مع الحكومات الاقليمية أم البلدية .

ب- الكونفيدرالية، إذ يتفق اثنان أو أكثر من البلدان ذات السيادة لتنسيق السياسة الاقتصادية أو العسكرية، وكل ذلك يؤول لسلطة تدير هذه السياسات وتتألف من مندوبين لكل بلد .

إن النظام الفيدرالي يمكن عدّه نتيجة من عمليتين على طرفي نقيض، أولاً، قد ينجم عن عملية الفدرلة من دولة وحدوية، وتدعى هذه العملية إعادة هيكلة اتحادية، والثانية، اتحاد ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لكيانات سياسية مستقلة للحصول على هياكل سياسية مشتركة مثل الاتحاد الاوربي<sup>(6)</sup>.

وعلى وفق ما سبق يتبين إن الفيدرالية نظام سياسي ينظم عمل السلطة المركزية والسلطات المحلية مع تأكيده فصل السلطات بين الإقليم والمركز، فضلاً عن اعتبارها عند بعضهم بأنها نظرية من نظريات الحكم، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدّت ايدولوجية بمعنى إنها معنية بتنظيم شكل الممارسة السياسية، مع تأكيد القول أن الفيدرالية ترتبط بجدل السلطة الحاصل حول طبيعة العلاقة بين الإقليم والمركز، فضلاً عن مطالبة بعض الأقاليم بالحفاظ على هويتها، وعن الكيفية التي يتم بها تنظيم العلاقة بين الأقاليم المتعددة في دولة واحدة .

ما الفرق بين الفيدرالية والفيدرالية متعددة القوميات؟ باختصار أن الفيدرالية متعددة القوميات تهدف إلى تقسيم السلطة للحفاظ على التعدد الثقافي أي الحفاظ على الهوية الثقافية للأقليات، فضلاً عن الجماعات الثقافية الأخرى التي هي بحاجة إلى أن تكون في إقليم محدد لضمان استمرارية ثقافتها، وفي الوقت ذاته تحافظ على هويتها ولا تندمج مع الأغلبية .

كانت الفيدرالية واحدة من عدة آليات للحد من فرصة الاستبداد، وركزت على الفصل بين السلطات في كل مستوى من مستويات الحكومة، والتقليل من قوة السلطة، إذ كان الاعتقاد السائد إن سلطة الحكومة يجب أن تكون محدودة ومقسمة، وذلك للحد من تهديد الحقوق الفردية<sup>(7)</sup>؛ أما اليوم فأشكال الفيدرالية أو شبه الفيدرالية من الحكم الذاتي تعتمد بشكل متزايد في الغرب كوسيلة لاستيعاب الأقليات الثقافية<sup>(8)</sup>، والسماح لها بحماية حقوقها، فضلاً عن حقوق الجماعات الأخرى في الاتحاد، وتهدف الفيدرالية للحد من الصراعات المركزية، وهي آلية يمكن من خلالها وضع الحواجز السياسية لمنع الصراعات الإقليمية<sup>(9)</sup>.

يعتبر العمل بالفيدرالية أحد مبادئ الاستقرار التي تسعى من خلالها الحكومات إلى التوفيق بين الوحدة والتعدد من خلال ممارسة السلطة السياسية في مستويات متعددة، وجوهر هذا المبدأ هو فكرة الجمع بين الحكم الذاتي

(6) Weinstock ,Daniel *Towards a Normative Theory of Federalism*, International Social Science Journal, Volume 53, Issue 167, March 2001, p.76.

(7) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.99.

(8) Kymlicka, Will, *Federalism and Secession (East and West)*, in *Democracy Nationalism and Multiculturalism Justice, Legitimacy and Self Determination Moral Foundations For International Law*, Oxford University Press, First Published, 2004, p.108-109.

(9) Filippov, Mikhail, Peter C. Ordeshooke & Olga Shvetsova, *Designing Federalism A Theory of Self-Sustainable Federal Institutions*, p.2.

## قيس ناصر راهي

والحكم المشترك, فمن خلال الفيدرالية يمكن للوحدات السياسية العيش معاً, وإن هذا المبدأ يمتلك ثلاثة أهداف رئيسية(10):

- 1- تقسيم أو تفتيت عناصر السلطات للحماية من الحكم المطلق(حالة الولايات المتحدة) .
  - 2- صنع السياسة اللامركزية لتحفيز التنمية الاقتصادية وتقديم كفاءة للحكومة وتكون أكثر قرباً إلى الناس .
  - 3- إدارة التعدد الثقافي الذي عادة ما يخلق توتراً, والفيدرالية متعددة القوميات مرتبطة بالنوع الثالث الذي هو ادارة التعدد الثقافي, وهذا هو أحد مبادئها الرئيسية .
- تتطلب الظروف السياسية في كثير من المجتمعات الحديثة بعض التفكير المعياري الأساس حول العديد من الموضوعات مثل الفيدرالية، إذ يجب تطوير طرائق جديدة لإدارة وتنظيم المجالات السياسية العابرة للحدود الوطنية، ومن ناحية أخرى، هناك مطالب الجماعات الثقافية الملحة لدرجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح أعضائها لخلق ضغط حتى يتم نقل المسؤوليات من الحكومة المركزية، فضلاً عن ذلك، هناك العديد من البنى الاتحادية في المجتمعات التي تتمتع بمركز ثقافي ومادي متميز (11) .

ومن الواجب القول، إن المشكلة أعمق من ذلك بكثير، وفي حين أن الغالبية قد تكون على استعداد للتنازل عن التحديد الدقيق لدرجة اللامركزية، لكنهم غير مستعدين للتنازل عما يأخذونه من المبدأ الأساس للفيدرالية، وهو إن جميع الوحدات الفيدرالية يجب أن تكون متساوية في الحقوق والصلاحيات، وعلى العكس من ذلك، إن الأقلية قد تكون على استعداد للتنازل عن مطالبها بالحكم الذاتي، وإن الاختلاف في فهم الفيدرالية يمكن أن يؤدي إلى صراعات حتى حين يكون هناك اختلاف بسيط في القوى الفعلية على وفق أسس إقليمية وثقافية، على سبيل المثال حين تطالب كل المحافظات أن تأخذ صلاحيات مشابهة دون مراعاة الاختلافات الثقافية مع تجاهل أن الفيدرالية في أحد أشكالها هو اعتراف بالتميز الثقافي لهذا الإقليم وحين تكون متساوية لكل المحافظات فما هو دور الاختلاف الثقافي(12). ومن الاشكاليات الأخرى أيضاً هناك فهم سائد يتمثل بالقول: "إن الفيدرالية يمكن أن توظف فقط كآلية للحكم الذاتي، إذ الأقلية القومية تشكل أغلبية في واحدة من مفاصل الاتحادية وهذا ليس صحيحاً في معظمه"(13) .

ومما يُلاحظ إن التحول إلى النظام الفيدرالي متعدد القوميات لم يظهر إلا حين تخلت الدول الغربية عن مساعي تجريد أقليتها من الإقليمية والقومية، وقبلت بإمكانية استمرارية ومشروعية الطموحات القومية للأقليات التي ترتبط بالتاريخ والأرض، وهذا جانب محوري لتطور منطق التعددية الثقافية الليبرالية(14) .

(10) Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers & Others, *the Encyclopedia of Political Science*, p.571

(11) Weinstock, Daniel *Towards a Normative Theory of Federalism*, *International Social Science Journal*, Volume 53, Issue 167, March 2001, p.75.

(12) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, pp.106-107.

(13) Weinstock, Daniel *Towards a Normative Theory of Federalism*, *International Social Science Journal*, Volume 53, Issue 167, March 2001, p.29.

(14) يراجع: كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية(سبر السياسات الدولية الجديدة في النوع)، ج 2، ط1، تر: امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، عدد 377، يونيو 2011، ص 77 .

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

يتبين مما سبق إن الفيدرالية متعددة القوميات هي نتيجة لتجربة سياسية معاصرة، وجانب كبير منها ارتبط بمعالجة الاختلافات الثقافية قبل أن تكون إدارية، مثلما هي عليه النظم الفيدرالية الأخرى، إذ ليس كل تجربة فيدرالية هي فيدرالية متعددة القوميات، فالأخيرة تركز على اعطاء حضور للاختلاف الثقافي، أما الفيدرالية بصورتها العامة فهي تنظيم اداري لتقاسم السلطات، واللافت أيضا أن هناك جدلاً حول صلاحية الفيدرالية متعددة القوميات في الأماكن التي لا تتركز فيها الجماعة جغرافياً، ولاسيما إذا فهمت الفيدرالية إنها واحدة من المعالجات لحقوق الجماعة، وهنا مع التركيز على حقوق الجماعة، لكنها تحتوي على إمكانية تعميمها .

ويمكن القول بأن الفيدرالية متعددة القوميات تعدّ حلاً لمشكلات الدول متعددة الثقافات، ومن المهم ملاحظة إن العديد من الأنظمة الفيدرالية نشأت لأسباب لا علاقة لها بالتعدد الثقافي، مثل النظام الفيدرالي الأمريكي الذي يعدّ شكلاً من أشكال الفيدرالية الإقليمية الإدارية بدلاً من تعدد الثقافات<sup>(15)</sup>، فالفيدرالية الأمريكية هي طريقة لتقسيم السلطة على أساس اقليمي ضمن المجتمع الوطني الواحد، ويكون للأعضاء حضوراً داخل كل الوحدات الفرعية، وليس هناك طريقة ملائمة للحكم الذاتي للأقلية، وينطبق الشيء نفسه في البرازيل وأستراليا وألمانيا، أما في الفيدراليات متعددة الثقافات، على النقيض من ذلك، إذ يتم تحديد الصلاحيات والسلطات لواحدة أو أكثر من الوحدات الفرعية، بقصد تمكين الأقلية القومية من ممارسة الحكم الذاتي، وهذا النوع من الفيدرالية يوجد في كندا، وإسبانيا، وبلجيكا، وإلى حد أقل في سويسرا<sup>(16)</sup>.

هناك ملاحظة تتمثل في أن طبيعة الفيدرالية متعددة القوميات وفهم الفيدرالية بشكل عام يتوقف عند اثاره أسئلة متضمنة بعض المخاوف المشروعة، وكل هذه الأمور لا تتعد عن حقل النظرية المعيارية، فالمخاوف تعدّ مشروعة أحياناً على وفق الظروف المكانية والزمانية، وهذه المخاوف لا تتعلق بمن هو خارج الجماعة بل للمنتميين إليها، إذ أن ما ذكر يشمل من هم في تجمع واحد أي لهم مكان معين يشكلون فيه الأغلبية، فما هو مصير الأفراد المنتميين للثقافة ذاتها وهم لا يعيشون في حدود أقاليمهم الثقافية ؟

هناك مخاوف لدى بعضهم من أن يخلق التحول إلى الفيدرالية متعددة القوميات اثاره للحدود والضغينة داخل الأقلية ذاتها بين أولئك الذين يوجدون داخل وخارج منطقة الحكم الذاتي، وحتى ترسم الحدود الداخلية فسوف

---

(15) إن الفيدرالية الأمريكية لم تكن من أجل تطلعات الأقليات الوطنية للحكم الذاتي، فالمستوطنون الأنجلو سكسونية يهيمنون على جميع المستعمرات الثلاث عشرة التي شكلت الولايات المتحدة، وكما قال جون جاي ذلك في أوراق الفيدرالي، "لقد كانت العناية الإلهية تسير لإبقاء هذا البلد موحداً ليوحد للناس الذين يتحدثون اللغة نفسها، ويعتقدون الدين نفسه، ولهم عادات وتقاليد متشابهة جداً". وجاي كان يباليغ في التجانس الثقافي الاستعماري للسكان الأكثر وضوحاً في تجاهل السود-ولكن إذا كان صحيحاً أن أي من المستعمرات الثلاث عشر لم تكن تسيطر عليها أقلية قومية، وأن التقسيم الأصلي للقوى داخل النظام الفيدرالي لم يتم فيه استيعاب الانقسامات الثقافية، إذ بدأت الحكومة الأمريكية بالتوسع الإقليمي تجاه الجنوب والغرب، ونهاية المطاف إلى المحيط الهادئ في كل خطوة من هذا التوسع، وإن الحكومة دجت الشعوب بالفعل، بما في ذلك الشعوب المتميزة ثقافياً مثل القبائل الهندية الأمريكية، المكسيك الأمريكية، ألاسكا الأوكيمو، هاواي الأم، البورتوريكيين، وغيرهم. يراجع:

Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.97.

(16) Kymlicka, Will, *Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe, in Can Liberal Pluralism be Exported?* Kymlicka, Will & Opalski, Magda (Editors), Oxford University Press, U K, First Published, 2001, pp.29-30.

## قيس ناصر راهي

يكون هناك أعضاء من الأقلية يعيشون خارج منطقة الحكم الذاتي، إذن أليس من الأفضل إيجاد وسيلة غير إقليمية لحماية الأقليات القومية؟ بحيث ينتفع بها أعضاؤها في أي مكان يعيشون فيه، وهذا اعتراض شائع على تبني الفيدراليات متعددة القوميات حول العالم<sup>(17)</sup>.

يتبين مما سبق وجود اختلاف، وأحياناً إثارة للمشكلات بين أعضاء الأقلية ذاتها، ولعل من أبرز الأسئلة التي يمكن أن تطرح، هي: ما مصير من يكون خارج حدود الفيدرالية؟ وهنا الاجابات مختلفة بين من يطالب بممارسة حقوقه وهذا ما ذهب إليه الرأي السابق أو اختيار الاندماج في ضمن هوية الجماعات الأخرى خارج حدود فيدرالية جماعته، أو ربما الهجرة إلى إقليم جماعته.

ولأن المناقشة لم تتوقف عند الجانب النظري فحسب، بل تعدته إلى الجانب العملي، فما الذي يمثل الجانب العملي هنا؟ على وفق النظرية المعيارية للفيدرالية متعددة القوميات يأتي دور الجانب التطبيقي والمتمثل هنا في الدستور، أي توثيق القضايا التي تم الاتفاق عليها في المرجع الأساس لأية عملية سياسية في النظم الديمقراطية. ومن جملة الأسئلة التي تُطرح هل ينبغي الاعتراف بالأقلية رسمياً في دستور اتحادي متعدد الثقافات؟ وما الذي ينبغي أن تكون عليه الهوية الأساسية للمواطنين في حالة تعدد الثقافات؟ وما هو التمثيل الذي ينبغي أن يكون في المؤسسات المركزية؟ وما الدور الذي ينبغي أن يكون في تعديل الدستور؟ وكيف تقسم الثروة الاقتصادية بين الأقاليم الفقيرة والغنية داخل الدولة؟ وهل يجب أن يكون هناك إجراء قانوني للأقاليم أو للأقليات يسمح لهم بالانفصال عن الدولة المركزية بإطار ديمقراطي من خلال الاستفتاء؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي ينبغي أن تكون عليه شروط هذا الإجراء؟<sup>(18)</sup>، وبتعبير آخر ماهي أخلاقيات الانفصال؟

إن الدساتير هي ساحة المعركة النهائية في الدولة متعددة الثقافات لأن الدستور يحدّد شكل النظام وبناء الأمة في الدولة الفيدرالية أو شبه الفيدرالية، وإن يقرر ما إذا كانت الحكومة مركزية -عادة يسيطر عليها جماعة الأغلبية في الدولة- أو حكومات محلية التي يمكن التحكم بها من الأقليات القومية، التي سيكون لها السيطرة على سلطات معينة مع إمكانية بناء أمتها<sup>(19)</sup>.

وعلى وفق الدساتير يُعلن أحياناً إن الدولة هي دولة أمة لشعب معين، ويمكن أن تشير إلى أن الدولة لا تتجزأ بطبيعتها، أو إنها اتحاد طوعي أو شراكة بين مواطنين أحرار أو بين الشعوب ذات السيادة، وإنها يمكن أن تعترف بالوضع الخاص لجماعة الأقلية بل ويمكنها التعريف بأيام العطل والرموز وحجز بعض المناصب الحكومية لهم<sup>(20)</sup>.

(17) يراجع: كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج الأول، ص 178.

(18) Norman, Wayne, *Justice and Stability in Multinational Societies, In Multinational Democracies*, Edited by James Tully & Alain-G. Gagnon, Cambridge University Press, UK, First Published, 2001, p.92.

(19) Norman, Wayne, *Negotiating Nationalism Nation-building, Federalism, and Secession in the Multinational State*, p.75.

(20) Ibid, p.76.

### ثانياً-الفيدرالية متعددة القوميات والتعدد الثقافي:

تحاول الفيدرالية متعددة القوميات المحافظة على الهويات الثقافية لمكونات المجتمع في ظل دولة واحدة مع إيمانها بأن الهويات الفرعية للأقليات أو لأية جماعة ثقافية لا يمكن أن تحافظ على وجودها إلا في إطار أقليم واحد، له ما يميزه ثقافياً عن الأقاليم الأخرى في ظل الهوية الثقافية الأكبر للدولة.

إن الدول التي تمتاز بالتعدد الثقافي لديها سبب وجيه لإعادة هيكلة فيدرالية، لأنه من الصعب مناقشة القيم التي تجعل الهوية المشتركة قوية وقابلة للتحقق، أو لأنها تمتلك أسباباً ترتبط مع العدالة الاجتماعية، مثل منح صلاحيات صنع القرار لأقليات ثقافية، وهذا الاجراء يمكن أن يعوض عن عدم وجود هوية سياسية قوية مشتركة وعن فشل القدرة على تعزيز نوع من التماسك لهذه الهوية المحتملة، وإن الحكومة المركزية للدولة الفيدرالية تسعى لتشجيع الثقة بين الأعضاء وممثلهم وإن تجميعها داخل المجتمع الواحد مع مستوى عال من التعاون وتفترض الثقة إن أعضاء الجماعات المختلفة لا ينظروا إلى المواطنين الذين هم من أعضاء جماعات مختلفة أخرى إنهم يشكلون تهديداً للمصالح التي تميزها<sup>(21)</sup>.

ويمكن تصور الحالة التي تكون فيها الثقة الاجتماعية بين الجماعات التي لا تشترك في الهوية الثقافية ذاتها، التي تنتج الهوية السياسية المشتركة من شأنها تعزيز وتحقيق القيم والأهداف المحددة سلفاً مع المجتمعات التي لديها هوية قوية مشتركة، مع الأخذ بالاعتبار الثقة الاجتماعية<sup>(22)</sup>.

إن فكرة الفيدرالية تتضمن كل من بنية وعمليات الحكم التي تسعى لإقامة وحدة على أساس الموافقة مع الحفاظ على التعدد من خلال توحيد المجتمعات السياسية المنفصلة دستورياً إلى نظام الحكم الأكثر شمولاً، فالفيدرالية هي أيديولوجية يمكن أن تقدم الحلول<sup>(23)</sup>، وقد عملت الفيدرالية على ضمان السلام والديمقراطية والحرية والرخاء للدول متعددة الثقافات مثل: اسبانيا؛ كندا؛ بلجيكا؛ بريطانيا؛ وسويسرا، وتمنح الحكم الذاتي لعدة ثقافات بصورة كبيرة<sup>(24)</sup>.

إن صناديق الاقتراع اليوم تعتبر تمثيلات للصراع الثقافي بدلاً من طلق الرصاص، وهذا ما غيب شبح الانقلابات العسكرية أو الأنظمة الاستبدادية التي تتولى السلطة بإسم الأمن الوطني والحقوق الفردية، وتأتي خطوة الفيدرالية متعددة القوميات مكتملة لما ذكر من خلال تحقيق الازدهار الاقتصادي دون المساس بالرفاه الاقتصادي للمواطنين، ولقد عززت الفيدرالية متعددة القوميات المساواة بين جماعات الأغلبية والأقلية، وهذا يعني إنه لم يعد هناك هيمنة لجماعة على جماعة أخرى، وساعد هذا الأمر على خلق مساواة اقتصادية أكبر بين الأغلبية والأقلية، والمزيد من المساواة من النفوذ السياسي، إذ إن الأقلية لا تخسر كل القضايا أمام الأغلبية باستمرار، وتحقق أكبر

(22) Weinstock, Daniel *Towards a Normative Theory of Federalism*, p.79.

(23) *Ibid*, p.80.

(24) Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers & Others *the Encyclopedia of Political Science*, p.568.

(25) Kymlicka, Will, *Federalism and Secession: East and West*, p.112.

## قيس ناصر راهي

قدر من المساواة في المجالات الاجتماعية والثقافية، كما يتجلى في خفض مستويات التعصب والتمييز والاعتماد على الاحترام المتبادل بين الجماعات (25).

ونتيجة لذلك ترتبط المسألة الأساسية بالاعتراف والهوية، والحرية لأعضاء المجتمع المفتوح، لتغيير القواعد الدستورية للاعتراف المتبادل من وقت لآخر من أجل تغيير الهويات، وهذا جانب من جوانب حرية تقرير المصير للشعوب، وواحدة من أهم مبادئ السياسة الحديثة من الثورات الفرنسية والأمريكية إلى الاعلان العالمي للاتحة حقوق الانسان، ومع ذلك، فإن شكل الحرية في تقرير المصير يفهم كإصرار شعب على شكل دستوري محدد، الذي يمكن قبوله بوصفه اطاراً عادلاً للسياسة – ما اذا كانت هذه أمة واحدة، أو اتحاد أو أي شكل آخر (26).

يمكن في ختام هذا الجزء من المبحث ذكر سمات الفيدرالية متعددة الثقافات في تفاعلها مع التعدد الثقافي، التي منها: إنها وجدت نتيجة عدم القدرة على تكوين هوية واحدة للجميع بطريقة مقبولة وغير قسرية، وتفترض ممارسة ما تعنيه هوياتهم الثقافية وما يؤمنون به من خلالها، وهذا يكون في ظل دولة فيدرالية تسمح بذلك، أما إذا لم يتحقق هذا الأمر، ربما سيحدث صدام ثقافات في حال تواجد ثقافات متعددة في مكان واحد، وإن الفيدرالية جاءت لتحقيق التكامل الثقافي بالمقابل من الاستيعاب أو الاندماج، ولعلها من أبرز أعمال تحقيق الأمان والنظام والاستقرار، وعلى الرغم من التأكيد على إن الصراع لن ينتهي لكنه سيكون باطار قانوني، وليس من خلال الصدام بين الجماعات، بل من خلال الدستور وتشريعات القوانين.

### ثالثاً- الفيدرالية متعددة الثقافات بوصفها ضماناً لحقوق الاقليات

لعل من أبرز المفاهيم المقترن ذكرها بالفيدرالية متعددة القوميات هو مفهوم حقوق الأقليات، مع التأكيد أن الاعتراف بها يعتبر ضماناً للحفاظ على التعدد الثقافي، لكن هناك خصوصية في معالجتها لقضية الأقليات مع الأيمان بوجود مخاوف مشروعة من هذه المعالجة، فما طبيعة هذه المعالجة؟ وما المخاوف؟ ولأن المخاوف مشروعة سيكون لها صدارة الحديث.

إن الفيدرالية واحدة من الآليات القليلة المتاحة لمعالجة مسألة الأقليات، ومن الطبيعي أن تعتمد الدول متعددة الثقافات على النظام الفيدرالي على وفق رغبتها في تلبية مطالب الأقليات الثقافية التي هي موضع ترحيب، لكن مع كل ما ذكر، هناك عدة مخاوف لا بد من توضيحها، فالفيدرالية ليست العلاج الشافي والوحيد للضغوط والصراعات في الدول متعددة الثقافات، وهناك مخاوف يمكن وصفها من خلال الإشارة إلى أربع مسائل:

أ- إن القول بالفيدرالية ليس كافياً لاستيعاب الأقليات القومية، إذ يتوقف الأمر على رسم الحدود الاتحادية وكيفية مشاركة السلطة، وفي الواقع، إن الفيدرالية يمكن استخدامها من جماعة الأغلبية كأداة لسلب قوة الأقليات، لهذا

---

(26) Tully, James, *Public Philosophy, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom*, Cambridge University Press, UK, First Published, 2008, p.190.

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

هناك حاجة إلى تمييز الفيدرالية من الفيدرالية متعددة القوميات<sup>(27)</sup>، إذ أن العديد من المنظرين يقولون بأن الفيدرالية متعددة القوميات مناسبة لما تمتلكه من مرونة كبيرة في معالجة قضية الأقليات<sup>(28)</sup>.

ب/ إن الفيدرالية ليست مرنة مثل انصارها الذين يطالبون بها، إذ أن مفاصل النظام الفيدرالي تختلف في الأراضي والسكان والرغبة في الحكم الذاتي، وثبت إن الفيدرالية معقدة جداً<sup>(29)</sup>.

ج- تعمل الفيدرالية متعددة القوميات بنجاح لاستيعاب طموح الأقليات القومية وهذا يعدّ نجاحاً مشروعاً، لكن هذا لا ينفي الرغبة في الانفصال<sup>(30)</sup>.

د- ومن جملة المخاوف الأخرى إنها سيف ذو حدين، ففي حين أنها تحقق تقدم في مجال الديمقراطية والمواطنة والحرية الفردية، إلا أنها ربما تؤسس إلى خلق انقسامات جديدة، ولا توجد صيغة نهائية لتحديد أي خيار ينبغي أن يُبين القيم المتنافسة، التي تعتمد على الحالات الفردية، وعلى وفق المستوى الاقتصادي هناك النماذج الاقتصادية المختلفة، التي تعدّ متوافقة بصورة أكثر أو أقل مع صنع القرارات اللامركزية الفيدرالي، وهناك اقتصاد متنوع للغاية وزع بالتساوي على أقاليم معينة، في حين هناك اقتصاد مُركز في منطقة جغرافية واحدة، وهذا سيتطلب حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة توزيع الثروة بين المناطق التي تحتاج الإنصاف<sup>(31)</sup>، وهذه الأمور بحاجة إلى توضيح في الدستور على وفق الدراسات المعيارية.

لكن بالمقابل من هذه المخاوف هناك تحديات في حال عدم القدرة على استيعاب الأقليات التي تتحمل الضرر ليس عليها فحسب، إنما على الديمقراطية نفسها، وعلى وجود المجتمع المدني السلمي<sup>(32)</sup>، إذ إن ظاهرة الأقليات التي تسعى إلى الحكم الذاتي تُبرز صعوبات في أحسن الأحوال مادامت تتحدى الدعوى التي تقدمها الدولة الأمة وتستمد مشروعيتها من السيادة الموحدة، غير إن هذا التحدي أصبح أكبر، نتيجة للأسباب الآتية<sup>(33)</sup>:

1- حين يكون ولاء الأقليات لدولة مجاورة قريبة .  
2- حين تكون الدولة القريبة المجاورة هي قوة امبريالية سابقة واخضعت تاريخياً الجماعات التي تشكل الآن جماعة الأغلبية .

3- حين لا تكون هناك ترتيبات أمنية إقليمية لضمان عدم الاعتداء .

وقد يكون من المستحيل لأقلية قومية صغيرة تشكيل أغلبية في إحدى مفاصل الفيدرالية لهذه الجماعات، ويمكن للحكم الذاتي أن يتحقق خارج النظام الفيدرالي، من خلال وضع سياسي غير اتحادي أو شبه اتحادي خاص من خلال وضع حدود جديدة، وفي مثل هذه الطريقة تشكل الأقلية أغلبية داخل وحدة فرعية فيدرالية، ولاسيما، إذا كان الاتحاد يضم مفاصل مقرها الاقليمي قائم على الهوية، ولذلك في كثير من الحالات يمكن تحقيق

(27) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.96.

(28) *Ibid*, pp.101-102.

(29) *Ibid*, p.97.

(31) *Ibid*.

(32) Daniel Weinstock, *Towards a Normative Theory of Federalism*, p.78

(33) Kymlicka, Will, *Federalism and Secession: East and West*, p.118.

(34) كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج الثاني، ص 28-29.

## قيس ناصر راهي

طموحات أفضل للأقليات من خلال المؤسسات السياسية التي تعمل خارج النظام الاتحادي، وهذه إجراءات معقدة، وربما لا تكون قادرة على الاستجابة للمصالح والرغبات على أساس الهوية الثقافية<sup>(34)</sup>.

إن السؤال ليس كيف ينبغي أن تعالج الدولة مسألة الأقليات فحسب؟ إنما ما الشروط التي تجعل من جماعة أو أكثر شركاء؟ ولكن ما حدود شرعية الدولة للحكم عليهم؟ فالإنصاف يتطلب دعم الدولة الإيجابي للمتطلبات اللازمة للحفاظ على استمرارية الجماعات الوطنية، وكذلك يقتضي الإنصاف الاعتراف بالحكم الذاتي في مناطق معينة من الدولة، ويفترض توفير الموارد اللازمة لجعل الحكم الذاتي ذي مغزى<sup>(35)</sup>. وتتضمن هذه الإصلاحات عادةً الجمع بين ما يأتي<sup>(36)</sup>:

أ- الحكم الذاتي للإقليم .

ب- الاعتراف بوجود لغة للأقلية كلغة رسمية داخل الإقليم الذي يحكم ذاتياً، وقد لخصت هذه بالتجمع تحت عنوان الفيدرالية متعددة الثقافات .

وهذه الحالة تُعد أكثر تعقيداً، فمن جهة يمنح هذا الحق نفوذاً لوحدات سياسية صغيرة من أجل عدم اقصائها من الاقتراع، وحتى لا تجد نفسها في ظلم دائم حين يتعلق الأمر بقرارات تكتسي أهمية خاصة في ثقافتها مثل المسائل المتعلقة بالتعليم والهجرة وبرامج التنمية واللغة وقانون الأحوال الشخصية<sup>(37)</sup>.

كذلك ينبغي تأكيد القول أن هناك حاجة للأقليات للاعتماد على سياسات لغوية، إذ هناك أدلة على أن لغة المجتمعات يمكنها البقاء على قيد الحياة فقط بين الأجيال إذا كانت لها حضور عددي داخل إقليم معين، وإذا كانت لغتهم هي اللغة المتداولة في ذلك الإقليم، وببساطة إن الأقلية لديها الحق في استعمال لغتها في الأماكن العامة، ومن الضروري أيضاً أن تكون لغتها هي اللغة الرئيسة أو الوحيدة على أراضيها<sup>(38)</sup>.

تحتوي هذه الإصلاحات على مركب رمزي وتهتم أساساً بعلاج حالة الاقصاء السابق للغة الأقلية وثقافتها في المجال العام، والواقع إن الفيدرالية متعددة الثقافات توفر مستوى عال جداً من الاعتراف العام بثقافة الأقلية، إذ تعطي لغتهم وضعاً رسمياً، ويُدرس تاريخهم وآدابهم في المدارس وتعرض فنونهم في المتاحف العامة، ويتم المحافظة على تراثهم الشرعي والقانوني والاحتفال بأبطالهم من خلال الانجازات الرسمية ومن خلال التماثيل العامة، وغير ذلك<sup>(39)</sup>.

هذا الاهتمام على نطاق واسع في الفيدرالية يعكس ترحيباً، وإن جاء متأخراً، فلاحتماف بثقافة الأقليات يجب أن يتم الاعتراف به وليس قمعها، إذ لفترة طويلة جداً افترض المنظرون والنخب السياسية إن التحديث

(35) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.112

(36) Kymlicka, Will, *Multicultural Citizenship*, p.118.

(36) كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج1، ص175 .

(37) كيمليكا، ويل، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ط1، تر: منير الكشوش، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص426 .

(38) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.79.

(39) يراجع: كيمليكا، ويل، مرجع سابق، ص175 .

## الفيدرالية متعددة القوميات ودورها في معالجة قضايا التعدد الثقافي

سيشمل استيعاب الأقليات القومية وضمحلل هويتها، وقد حاولت الحكومات المركزية حول العالم إزابة الشعور بين الأقليات القومية من خلال القضاء على مؤسساتهم السياسية والتعليمية أو بالإصرار على إن لغة الأغلبية هي التي تستعمل في جميع المحافل العامة، ومع ذلك، فمن المسلم به على نحو متزايد إن هذه الجهود كانت ظالمة وغير فعالة، ويجب الاعتراف برغبة الأقليات للحفاظ بهوياتها كمجتمعات مستقلة ذاتياً<sup>(40)</sup>.

### رابعاً-الفيدرالية متعددة القوميات ومخاوف الانفصال

لعل من أبرز المخاوف المتعلقة في الفيدرالية بشكل عام والفيدرالية متعددة القوميات بشكل خاص هو ما يتعلق بمسألة الانفصال، رغم أن المسألة مع الفيدرالية أو من دونها يمكن أن تتحقق، إلا إن مع الفيدرالية تكون الظروف مواتية أكثر، والسؤال الذي يُطرح الآن هل هناك موقف نظري من القضية؟

على الرغم من ندرة الاهتمام بقضية تقرير المصير، إلا أن الاهتمام بها بدأ من تسعينيات القرن العشرين مع بعض فلاسفة السياسة وعلماء الاجتماع وغيرهم من المجالات المعرفية الأخرى<sup>(41)</sup>، وفي كثير من الأحيان يتم تقييم الصراعات الانفصالية من منظور أخلاقي، سواء أكانت من حيث الحجج المستندة إلى الحكم الذاتي القائم على العدالة أم من منظري العدالة الذين يجادلون في حق الانفصال حين تكون الجماعة الانفصالية ضحية للظلم، إذ إن الانفصال هنا يكون معالجة للظلم الذي لحق بالجماعة، وعادة تكون الأسس الحقيقية للانفصال متمثلة في حقيقة تأكيد أهمية الهوية الجماعية التي لديها الحق الأساس في الانفصال<sup>(42)</sup>.

ولعل من الأسئلة التي تُطرح هي ما يتعلق بتقرير المصير بشكل غير مباشر وفق نظريات مختلفة ومن خلال محاولة تطبيق القيم الليبرالية على قضية الانفصال، التي لاقت اهتماماً من النظرية المعيارية في بداية التسعينيات مع الان بوكانان *Allen Edward Buchanan*، الذي أشار إلى قضية أخلاق الانفصال، ومنذ ذلك الحين والكتاب في الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع والسياسة المقارنة وغيرها من المجالات اهتموا بالموضوع<sup>(43)</sup>.

يُتهم المطالبين بالفيدرالية متعددة القوميات بأهم حركات انفصالية، وبعضهم يعتبر وجود الحركات الانفصالية سبباً لرفض الفيدرالية، وإن المنظرين السياسيين قلقون ليس على العدالة فحسب، إنما على الوحدة الاجتماعية أيضاً، إذ ينبغي قبل اعتماد الترتيبات الفيدرالية التفكير بالولاء والإخلاص، وهذا يُعدّ قلقاً مشروعاً، ولكن غالباً ما تم اعتماد معايير خاطئة لقياس الوحدة والولاء، إذ حددت أحياناً الوحدة والولاء بإسم القضاء على فكرة الانفصال، وهذا ليس معياراً معقولاً أو واقعياً لأية دولة متعددة الثقافات، إذ لا ينبغي توقع إن مواطني الفيدرالية متعددة القوميات يُعرفون أنفسهم بوصفهم أعضاءً لنظام أبدي الوجود، وللمطالبة بهذا النوع من الولاء غير المشروط لوضع معيار للفيدراليات متعددة القوميات من غير المرجح تحقيقه، لكن بدلاً من المحاولة لجعل الانفصال مستحيل أو غير وارد ينبغي التركيز على تحديد الفوائد التي يكتسبها الناس من خلال العيش في فيدرالية متعددة

(40) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.96.

(40) Moore, Margret (Edited), *National Self-Determination and Secession*, Oxford University Press, Oxford, 2003, pp.4-5.

(41) *Ibid*, p.135.

(42) *Ibid*, pp.4-5.

## قيس ناصر راهي

القوميات، فالنظام الفيدرالي ممكن أن يساهم باتاحة الفرصة للأقليات لرفض الانفصال، وربما إلى أجل غير مسمى، فالفيدرالية غالباً ما تكون الخيار الوحيد المتاح لاستيعاب الهويات المختلفة داخل الدولة المتعددة (44).

إن النظر في العلاقة بين الفيدرالية وزعزعة استقرار الدولة هو ضروري جداً ويفترض التشجيع على مناقشته من دون انفعالات، إذ في الواقع تعتبر العديد من الدول مطالبة الأقلية بالفيدرالية دليلاً على عدم ولائها، لأن الأمن الوطني يتصدر العدالة، وتتهم الأقليات بالخيانة وإن مطالبها غير مشروعة (45).

وفي الدول متعددة الثقافات ذات التقاليد الديمقراطية العريقة يكون للأقليات لديها حرية أكبر لتعبئة طلبات الحكم الذاتي، قد كان هناك عدد قليل من الحركات الانفصالية ذات المصدقية، نتيجة لعدة استفتاءات حول الانفصال، وكانت النتيجة مغايرة لطلبات الانفصال، إذ إن السبب الرئيس في عدم رواج خيار الانفصال في الدول المتعددة هو أن أعضاء الجماعات الثقافية يشعرون بأنهم أفراداً لثقافة أكبر تشمل الدولة (46).

لكن في المقابل مما ذُكر ومنذ عام 1991م، هناك العديد من الاتحادات قد تفككت، وكانت تحمل تنوعاً ثقافياً مثل الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وهذا لم يقتصر على الدول الشيوعية السابقة، إنما هناك العديد من الانفصاليين في جميع أنحاء العالم (مثل كيبك، أيرلندا الشمالية، فلاندرز، كاتالونيا، بلاد الباسك الإسباني) وفي (السودان- تم الانفصال-)، وسري لانكا وكشمير والبنجاب، والمناطق الكردية في العراق وتركيا (47).

وهناك أيضاً ارتباط مفاهيمي واضح بين الديمقراطية وتقرير المصير، وغالباً ما ينظر إلى الديمقراطية بوصفها تقريراً للمصير الداخلي، والانفصال بوصفه تقريراً للمصير الخارجي، كما يحق للناس أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بدلاً من أن يحكمها شخص آخر وعلى وفق هذا الرأي تعني الديمقراطية أن الحكم للشعب و"الشعب" يمكن أن تُفسر طريقة حكمه سواءً أكانت في الدولة مثل الذين يقيمون داخل حدود الوحدة السياسية أو من حيث الثقافة أي كالذين هم أفراد لثقافة أو أن تُحدد الجماعة طريقة حكمها (48).

مما لا شك فيه، إن مبدأ الانفصال غامض بما فيه الكفاية، ويمكن للقوميين أن ينادوا بمبدئين متميزين تحت هذا العنوان: إذ إنهم يطالبون بتاريخ أمة بعينها، أو دين ما، أو تصور أخلاقي لتبرير حقوق الإقليم، فإذا كانت تلك الجماعة مُركزة في إقليم فإنه يمكن القول بأن المبدأ الأول غير كاف لأنها مقبولة للأشخاص الذين يقبلون بنسخة محددة للتاريخ وللدين وللقيم الأخلاقية، وهكذا لا ينبغي انكار حقوق الجماعات الأخرى من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وإن مطالبة الأغلبية الديمقراطية داخل الدولة أقل إشكالية، لأنها من حيث المبدأ مفتوحة لكل الثقافات، وأحياناً، إن مطالب الأمم بتأصيل ذاتها من أجل حماية ثقافتها ومستقبلها السياسي.

(43) Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism*, p.119.

(44) Kymlicka, Will, *Federalism and Secession: East and West*, p.117.

(45) Norman, Wayne, *Negotiating Nationalism Nation-building, Federalism, and Secession in the Multinational State*, p.74.

(47) Moore, Margaret (edited), *National Self-Determination and Secession*, p.1.

(48) *Ibid*, p.10.

- 1- لم يكن الهدف من التنظير للفيدرالية متعددة القوميات ادارياً فحسب، إنما من أجل معالجة قضايا التعدد الثقافي، ولا سيما سؤال الهوية الذي برز بشكل كبير في تسعينيات القرن العشرين.
- 2- ليس كل تجربة فيدرالية هي فيدرالية متعددة القوميات، فالأخيرة تركز على اعطاء حضور للاختلاف الثقافي، أما الفيدرالية بصورتها العامة فهي تنظيم اداري لتقاسم السلطات.
- 3- ان القول بالفيدرالية متعددة القوميات بحاجة الى تشريعات دستورية، تعمل على الاعتراف بها أولاً، وتضع الضوابط التي تمنع تفتت الدول ثانياً، إذ الهدف من هذا الشكل للفيدرالية هو المحافظة على الهويات الثقافية لمكونات المجتمع في ظل دولة واحدة مع ايمانها بأن الهويات الفرعية للأقليات أو لأية جماعة ثقافية لا يمكن أن تحافظ على وجودها إلا في اطار اقليم واحد، له ما يميزه ثقافياً عن الأقاليم الأخرى.
- 4- لقد عملت الفيدرالية على ضمان السلام والديمقراطية والحرية والرخاء للدول المتعددة، لكن في الوقت نفسه هناك امور ينبغي مراعاتها، تتمثل بالقول، ان الفيدرالية ليست هي السبب الرئيس لما ذُكر، انما يأتي دورها لمرتكزات أخرى ينبغي الاشتغال عليها.
- 5- ينبغي الاهتمام بشكل جدي، بالنقود التي توجه للفيدرالية متعددة القوميات، ولا سيما في مسألة الانفصال، مع تأكيد القول أن هذه المخاوف يمكن معالجتها في دستور الدولة التي تطبقها، أما من الناحية النظرية، فإن هذا الموضوع نال اهتمام النظرية المعيارية، التي تنظر اليه من ناحية أخلاقية.

### المصادر:

- 1- كيمليكا، ويل، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ط1، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010 .
- 2- كيمليكا ويل، اوديسا التعددية الثقافية (سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع)، ج1 وج2، تر: امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، عدد 377، يونيو 2011.
- 3- *Filippov, Mikhail, Peter C. Ordeshooke & Olga Shvetsova, Designing Federalism A Theory of Self-Sustainable Federal Institutions, Cambridge University Press, UK, 2004 .*
- 4- *Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers & others the encyclopedia Of Political Science, Congressional Quarterly press, Washington, 1-5, 2011.*
- 5- *Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship A Liberal Theory Of Minority Right, Oxford University Press, U K, First Published, 1995.*
- 6- *Kymlicka, Will, Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe, in Can Liberal Pluralism be Exported? Western Political Theory and*

*Ethnic Relations in Eastern Europe*, Kymlicka, Will & Opalski, Magda (Editors), Oxford University Press, U K, First Published, 2001.

7- Kymlicka, Will, *Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship*, Oxford University Press, First Published, 2001.

8- Kymlicka, Will, *Federalism and Secession (East and West), in Democracy Nationalism and Multiculturalism Justice, Legitimacy and Self Determination Moral Foundations For International Law*, Oxford University Press, First Published, 2004.

9- Moore, Margret (Edited), *National Self-Determination and Secession*, Oxford University Press, Oxford, 2003.

10- Norman, Wayne, *Justice and Stability in Multinational Societies, In Multinational Democracies*, Edited by James Tully & Alain-G. Gagnon, Cambridge University Press, UK, First Published, 2001.

11- Norman, Wayne, *Negotiating Nationalism (Nation-building, Federalism and Secession), in the Multinational State*, Oxford University Press, Oxford New York, First published, 2006.

12- Robertson, David *The Routledge Dictionary of Politics*, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, 2004.

13- Tully, James, *Public Philosophy*, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom, Cambridge University Press, UK, First Published, 2008

14- Weinstock, Daniel *Towards a Normative Theory of Federalism*, International Social Science Journal, Volume 53, Issue 167, March 2001.